

## AN ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL POLICIES IMPACT ON THE PRODUCTION THE MOST IMPORTANT GENERAL CROPS IN EGYPT .

Hegazy, H. M. ; M. A. M. Shata and Mona F. E. Elboghdady  
Agricultural Economic Dept., Faculty of Agric. Mansoura Univ.

تحليل إقتصادي لأثر السياسات السعرية على أهم محاصيل الحبوب في مصر .  
حسين محمد حجازي ، محمد علي محمد شطا و منى فتحي السيد البغدادي  
قسم الإقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة المنصورة .

### الملخص

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات الإقتصاد القومي حيث تشير الإحصاءات إلى ان قيمة الناتج الزراعي بلغت نحو ٨١.٣٧٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ بما يعادل نحو ١٤.٨% من الناتج القومي الإجمالي . كما يستوعب القطاع الزراعي نحو ٣٠% من إجمالي القوى العاملة ، هذا وتعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الغذائية الهامة في الزراعة المصرية بالإضافة إلى أن ناتجها الثانوي ذو قيمة إقتصادية عالية ومن اهم هذه المحاصيل الأرز والقمح والذرة الشامية حيث تعتبر هذه المحاصيل من المحاصيل الغذائية الرئيسية للمستهلك لأنها تمثل المصدر الرئيسي للكربوهيدرات والنشويات وتحتوي على نسبة عالية من الفيتامينات كما أن هذه المحاصيل لها دور رئيسي وفعال في التجارة الخارجية المصرية، ويستهدف البحث إلقاء الضوء على أثر السياسات السعرية على إقتصاديات إنتاج أهم محاصيل الحبوب بإستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية.

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج منها :-

- (١) أشارت قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج لمحاصيل الدراسة إلى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على المنتجين بل وتحول إلى دعم في بعض المحاصيل مثل الأرز في فترة التحرر الكامل حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى لمحصول الأرز نحو ٢,٣ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعماً يبلغ نحو ١٣٠% من قيمة النواتج النهائية .
- (٢) تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج محاصيل الدراسة محلياً خلال هذه فترات الدراسة المختلفة رغم إنخفاض هذه الميزة من فترة لأخرى وإنتهت البحث بمجموعة من التوصيات الهامة

### المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات الإقتصاد القومي حيث تشير الإحصاءات إلى ان قيمة الناتج الزراعي بلغت نحو ٨١.٣٧٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ بما يعادل نحو ١٤.٨% من الناتج القومي الإجمالي . كما يستوعب القطاع الزراعي نحو ٣٠% من إجمالي القوى العاملة . و تشير الإحصاءات أيضاً إلى ان الصادرات الزراعية تساهم بنحو ٢٠% من الصادرات القومية لذا فهي تعد مصدر هاماً لتوفير العملة الأجنبية اللازمة لإحداث التنمية الشاملة . هذا وتعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الغذائية الهامة في الزراعة المصرية بالإضافة إلى أن ناتجها الثانوي ذو قيمة إقتصادية عالية ومن اهم هذه المحاصيل الأرز والقمح والذرة الشامية حيث تعتبر هذه المحاصيل من المحاصيل الغذائية الرئيسية للمستهلك لأنها تمثل المصدر الرئيسي للكربوهيدرات والنشويات وتحتوي على نسبة عالية من الفيتامينات كما أن هذه المحاصيل لها دور رئيسي وفعال في التجارة الخارجية المصرية حيث يعتبر الأرز من أهم الصادرات المصرية حيث بلغت قيمة صادرات الأرز في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٠٩.٣٣ ألف جنيه/ طن ، كما يعتبر كلاً من القمح والذرة الشامية من اهم الواردات الزراعية المصرية حيث بلغت واردات القمح والذرة الشامية في عام ٢٠٠٦ على الترتيب ٥٥٣٧.٩٨ ، ٣١٢٦.٣١ ألف جنيه/ طن من الواردات الزراعية ولقد تعرض القطاع الزراعي في مصر لعدد من السياسات الإقتصادية الزراعية التي أدت إلى حدوث بعض التغيرات الجوهرية في هذا القطاع بصفة عامة وقطاع الحبوب بصفة خاصة الأمر الذي يستدعي ضرورة حدوث أثر تلك السياسات على إنتاج محاصيل الحبوب .

**مشكلة البحث :**

لقد تعرض القطاع الزراعي لعدد من السياسات الزراعية التي تم إتباعها خلال الفترات الأخيرة والتي كان لها أثرها الواضح على القطاع الزراعي بصفة عامة وعلى إقتصاديات محاصيل الحبوب بصفة خاصة حيث أثرت هذه السياسات على إقتصاديات إنتاج هذه المحاصيل نتيجة لإلغاء سياسة الدعم على مستلزمات الإنتاج وكذلك إلغاء سياسة التوريد الإجباري بحصص معينة من الإنتاج بالإضافة إلى تحرير الأسعار المزرعية لنواتج هذه المحاصيل الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة وتحليل أثر هذه السياسات على إقتصاديات محاصيل الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على أهم النتائج التي ترتبت على إتباع تلك السياسات ووضع الأمر أمام واضعي السياسات الزراعية في مصر من أجل النهوض بإقتصاديات هذه المحاصيل الهامه.

**هدف البحث :**

يستهدف البحث إلقاء الضوء على أثر السياسات السعريّة على إقتصاديات إنتاج أهم محاصيل الحبوب بإستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية المحسوبة من مصفوفة تحليل السياسات (PAM) ومنها معامل الحماية الإسمي (NPC) ، معامل الحماية الفعال (EPC) ، معامل الميزة النسبية (DRC).

**الطريقة البحثية ومصادر البيانات**

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم مدة الدراسة (١٩٨١-٢٠٠٦) إلى ثلاث فترات هي (١٩٨١-١٩٨٦) فترة ما قبل التحرر الإقتصادي ، (١٩٨٧-١٩٩٣) فترة التحرر الجزئي ، (١٩٩٤-٢٠٠٦) فترة التحرر الكامل . وقد تم إستخدام نموذج مصفوفة تحليل السياسات (PAM) ، وفيما يلي توصيف لهذا النموذج والمؤشرات الإقتصادية المحسوبة منه .

**أسلوب مصفوفة تحليل السياسات ( PAM )**

وتعتبر مصفوفة تحليل السياسات من أهم الأدوات والأساليب الحديثة في تحليل السياسات الزراعية وإستنتاج مجموعة من المعايير التي تساعد في التعرف على توجهات السياسة الزراعية في القطاع الزراعي بصفة عامة ومحصول القطن بصفة خاصة ومنها معامل الحماية الإسمي (NPC) ومعامل الحماية الفعال (EPC) ، معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) والذي يحدد الميزة النسبية في إنتاج هذا المنحصول الهام والحيوي .

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات على مطابقة حسابية بسيطة وهي :-

$$\text{الربح} = \text{العائد} - \text{التكاليف}$$

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات الزراعية بشكل أساسي على الميزانيات المزرعية للسلعة والتي تظهر فيها التكاليف والعائد ومن ضمنها تكاليف الإنتاج للمدخلات سواء القابلة للتجارة (Tradables) وهي التي يجرى فيها المتاجرة عالمياً إستيراداً وتصديراً ، وغير القابلة للتجارة (Non- Tradables) مثل الأرض والمياه والعمالة حيث يجرى حساب التكاليف والعائد بأسعار السوق ثم بالأسعار الإقتصادية (أسعار الظل) وطرهما للحصول على التحويلات والتي تعكس أثر السياسة .

هذا ويتم إعداد المصفوفة وتحليلها بإستخدام ست خطوات (١) :-

- (١) إعداد جدول تكاليف السلعة
- (٢) تحديد أسعار السوق لبنود التكاليف والعائد
- (٣) حساب تكاليف وعائد السلعة بأسعار السوق
- (٤) إعداد الأسعار العالمية (الحدودية) لبنود التكاليف والعائد
- (٥) حساب تكاليف وعوائد السلعة بالأسعار الإقتصادية
- (٦) إستخراج التحويلات بطرح القيم بالأسعار الإقتصادية من القيم بأسعار السوق .

وبعد الإنتهاء من الخطوات السابقة يتم إعداد المصفوفة بصورتها النهائية والتي تأخذ شكل الجدول التالي :-

الأرباح	تكاليف المدخلات		الإيرادات	بيان
	غير قابلة للتجارة	قابلة للتجارة		
D	C	B	A	القيم الفعلية ( أسعار السوق )
H	G	F	E	القيم الإقتصادية (أسعار الظل)
L	K	J	I	التحويلات ( أثر السياسات )

(٢) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ١٢ - ١٧ مارس ٢٠٠١ .

مؤشرات المصفوفة وتشتمل على:

مقاييس الأرباح والتحويلات :

(1) التحويلات في الإيرادات (  $I = A - E$  ) = الإيراد بأسعار السوق – الإيراد بأسعار الظل ، وإذا

كانت التحويلات بالسالب فهذا يشير إلى وجود ضريبة تفرضها الحكومة على المنتجين في حين إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يعني أن المنتجين يتلقون دعماً .

(2) التحويلات في مدخلات الإنتاج = تكاليف المدخلات بأسعار السوق – تكاليف الإنتاج بالأسعار

الإقتصادية ( أسعار الظل ) .

• القابلة للتجارة (  $J = B - F$  )

• غير القابلة للتجارة (  $K = C - G$  )

وإذا كان قيمة التحويلات بالسالب فإن ذلك يعني أن المدخلات تتلقى دعماً ، بينما إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يشير إلى وجود ضرائب مفروضة على المدخلات .

(3) التحويلات في الأرباح (  $L = D - H$  ) = الأرباح بأسعار السوق – الأرباح بالأسعار الإقتصادية

وتمثل التحويلات في الأرباح التأثير النهائي أو الصافي للسياسات الزراعية على المحصول موضوع البحث فإذا كانت سالبة القيمة فإنها تعكس التأثير السلبي للسياسة المتبعة ، في حين تشير القيمة الموجبة إلى تحمل الحكومة لتكاليف إضافية لحماية ودعم المنتجين لهذا المحصول

مقاييس الحماية والميزة النسبية

أولاً – مقاييس الحماية Measures of Protection

ومنها معامل الحماية الإسمي ، ومعامل الحماية الفعال.

(1) معامل الحماية الإسمي (NPC) Nominal Protection Coefficient

ويقسم هذا المعيار إلى نوعين:

(أ) معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية

Nominal Protection Coefficient Of Outputs (NPCO)

وهو يعكس التشوّهات السعرية أو الانحرافات السعرية بين القيم الفعلية للإيرادات (أسعار السوق)

والقيم الإقتصادية ، أي أنه يقيس أثر تدخل الدولة في تسويق وتسعير هذه المحاصيل ، ويقاس بقسمة الإيرادات

بالقيم الفعلية (A) على الإيرادات بالقيم الإقتصادية (E) ، وإذا كان (  $NPCO > 1$  ) فإن ذلك يشير إلى

وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج المحصول أي أن السعر المحلي يفوق السعر العالمي

ممثلاً في سعر الظل ، أما إذا كان (  $NPCO < 1$  ) فإن هذا يعني وجود ضرائب على منتجي هذه

المحاصيل ، بينما إذا كان (  $NPCO = 1$  ) فهذا يعني وجود سياسة حيادية أي لا يوجد أي تدخل

من الدولة بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجي هذه المحاصيل وكذلك أيضاً لا تقوم الدول بأي

سياسة حمائية لصالح منتجي هذه المحاصيل .

(ب) معامل الحماية الإسمية للمدخلات القابلة للتجارة:

Tradable Inputs Nominal Protection Coefficient (NPCI)

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال تحديد حجم الدعم الذي تقدمه

الدولة لمستلزمات إنتاج هذه المحاصيل أي أنه يقيس الانحرافات أو التشوّهات بين الأسعار المحلية للمدخلات

القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية ، ويحسب بقسمة قيمة المدخلات القابلة للتجارة بأسعار السوق (B) على

قيمتها بالقيم الإقتصادية (F) ، إذا كانت قيمة (  $NPCI > 1$  ) فإن ذلك يشير إلى وجود ضرائب على منتجي

هذه المحاصيل أي أن السعر المحلي لمستلزمات الإنتاج يفوق أسعارها العالمية ، أما إذا كانت

(  $NPCI < 1$  ) فإن ذلك يشير إلى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة ، في حين إذا كانت قيمة (

$NPCI = 1$  ) فهذا يعكس غياب التدخل في سوق المدخلات القابلة للتجارة حيث يتساوى أسعار شراء هذه

المدخلات محلياً مع أسعار شرائها من السوق العالمي .

(2) معامل الحماية الفعال (EPC) Effective Protection Coefficient

ويقوم هذا المعامل بنفس دور معامل الحماية الإسمي ولكن يعتبر أكثر شمولية وكفاءة في حساب

تأثير السياسة لأنه يأخذ في إعتباره كل من المستلزمات والنواتج معاً ، ويستخدم لقياس كافة الآثار الناتجة عن

تدخل الدولة سواء من خلال تسعير المنتجات أو دعم مستلزمات الإنتاج أو فرض ضرائب على المنتجين أي

أنه يعكس الأثر الصافي للسياسات المتبعة على إنتاج هذه المحاصيل ويقاس بقسمة القيمة المضافة بأسعار

السوق (A - B) على القيمة المضافة بالأسعار الإقتصادية (E - F) .

### ثانياً - مقاييس الميزة النسبية Measures of Comparative Advantage معامل تكلفة الموارد المحلية Domestic Resources Cost Coefficient (DRC)

يستخدم ( DRC ) لقياس الكفاءة الاقتصادية للموارد المحلية وقياس الميزة النسبية لإنتاج محاصيل الحبوب على مستوى الإقتصاد القومي وذلك من خلال مقارنة تكلفة الفرصة البديلة لإستخدام الموارد المحلية بصافي تدفق النقد الأجنبي المتولد من إستخدام هذه الموارد ، وتكون الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة أكثر كفاءة ، ويقاس معامل تكلفة الموارد المحلية بقسمة تكلفة الموارد المحلية الغير قابلة للتجارة بقيمة إقتصادية ( G ) على حاصل الفرق بين ( قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج التي لها تجارة ) مقبمة إقتصادياً ( E - F ) ، وإذا كانت قيمة ( DRC > 1 ) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تفوق قيمتها المضافة ، أي أن الدولة تتحمل تكاليف أعلى في إنتاج هذه المحاصيل محلياً ويعتبر هذا النشاط غير مربح وبالتالي فإن الدولة لن تكون لها القدرة التنافسية عالمياً في إنتاج هذه المحاصيل لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ، ويكون من الأفضل تحويل الموارد من إنتاج هذه المحاصيل إلى إنتاج محاصيل أخرى ذات كفاءة إنتاجية أعلى وأكثر ربحية وتتمتع فيها بميزة نسبية إنتاجية تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية ، بينما إذا كانت قيمة ( DRC < 1 ) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة إستخدام الموارد المحلية أقل من قيمتها المضافة بسعر الحدود مما يعكس تمتع هذه الدولة بميزة نسبية في إنتاج هذه المحاصيل ومن الأفضل التوسع في إنتاجها ، في حين إذا كانت قيمة ( DRC = 1 ) فإن هذا يشير إلى وضع التوازن حيث أن الدولة وصلت إلى نقطة التعادل Break-Even Point وبالتالي لا تحقق مكاسب أو توفير من إنتاج هذه المحاصيل .

وقد تم حساب الأسعار الإقتصادية لكلاً من مستلزمات الإنتاج والنواتج في ضوء مجموعة من المفاهيم الإقتصادية فالنسبة لجانب الإنتاج فقد تم تقدير القيم الإقتصادية لمحصول الأرز من خلال تقدير سعر المساواة للتصدير عن طريق خصم تكاليف النقل والتبويض من قيمة الأرز المبييض في المضارب أما بشأن المحاصيل الإستيرادية (القمح والذرة الشامية) فقد تم تقدير القيم الإقتصادية من خلال تقدير سعر المساواة للإستيراد عن طريق خصم تكاليف النقل وإجمالي الضرائب والرسوم من السعر العالمي مقبماً بـ (جنية / طن) ، أما بشأن حساب القيمة الإقتصادية لتكاليف الإنتاج فقد تم إستخدام معاملات التحويل التالية والتي توصل إليها خبراء البنك الدولي حول مصر في ٢٣ / ٧ / ١٩٩١ وهي ١.١٥٩ للعمل الألي ، ١.٦ لتكاليف السماد الكيماوي ، ١.٩٧٦ تكاليف المبيدات ، ١.١٤٩ تكاليف التقاوي ، ٠.٥ قيمة أجور العمال ، في حين تبقى بقيّة العناصر على حالها . وقد إعتد البحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على البيانات الثانوية التي تصدرها المؤسسات الحكومية ومنها وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالإضافة الى الإستعانة بمجموعة من المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة .

### النتائج البحثية

#### • أولاً : محصول الأرز:

#### ١-معامل الحماية الإسمي للنواتج :

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج قد ارتفعت من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٨١ نحو ٠,٣٢ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج أقصاها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ نحو ٤,٠٨ وهو ما يعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج نتيجة تححر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج حيث ارتفعت من نحو ٠,٩٢ كمتوسط خلال فترة ماقبل التححر الإقتصادي إلى نحو ٠,٩٨ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة من نحو ٠,٠٨% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠,٠٢% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الحماية الإسمي نحو ٢,٣ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعماً يبلغ نحو ١٣% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتححر الأسعار المزرعية للأرز ودخول القطاع الخاص في مجال تصدير هذا المحصول الهام .

جدول رقم (١) : تقدير معاملات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الأرز خلال فترات الدراسة .

الفترة	السنة	معامل الحماية الإسمي للنواتج	معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الإسمي للفعال	تكلفة الموارد المحلية

٠.١٤	٠.٣٩	١.١٦	٠.٣٢	١٩٨١	فترة ما قبل التحرر الإقتصادي
٠.٣٣	١.٢١	١.٢٢	٠.٧٤	١٩٨٢	
٠.٣٧	١.٣٨	١.٢٧	٠.٧٦	١٩٨٣	
٠.٧٩	٢.٧٨	١.٢٧	٠.٨٣	١٩٨٤	
١.٣٤	٦.٨٦	١.٢٨	١.٤٨	١٩٨٥	
٠.٩٢	٥.٥٠	١.١٩	١.٤٠	١٩٨٦	
٠.٦٥	٣.٠٢	١.٢٣	٠.٩٢	المتوسط	
٠.٢٧	١.٨٦	١.٢٠	٠.٩٥	١٩٨٧	فترة التحرر الإقتصادي الجزئي
٠.١٢	١.٠١	١.١٤	٠.٧١	١٩٨٨	
٠.٠٩	١.١٧	١.١٢	٠.٨٧	١٩٨٩	
٠.١٠	١.٣٧	١.١١	١.٠٤	١٩٩٠	
٠.١١	١.٢٨	١.٠٧	٠.٩٧	١٩٩١	
٠.١٣	١.٥٤	١.٠٠	١.٠٣	١٩٩٢	
٠.٣٥	٢.١٧	١.٠٠	١.٣١	١٩٩٣	
٠.١٧	١.٤٨	١.٠٩	٠.٩٨	المتوسط	
٠.١٨	١.٢٧	١.٠٠	٠.٩٢	١٩٩٤	فترة التحرر الإقتصادي الكامل
٠.٢٢	٢.٠٦	٠.٩٨	١.٣٩	١٩٩٥	
٠.٢١	٢.٠٥	٠.٩٦	١.٣٩	١٩٩٦	
٠.٣٣	٢.٦٧	٠.٩٦	١.٦٧	١٩٩٧	
٠.٤٥	٢.٥٧	٠.٩٥	١.٦٣	١٩٩٨	
٠.٧١	٣.٩٦	٠.٩٥	٢.١٧	١٩٩٩	
٠.٦٣	٤.١٨	١.٠٠	٢.٥٤	٢٠٠٠	
٠.٥٩	٤.١٠	٠.٩٨	٢.٤٠	٢٠٠١	
٠.٥٢	٤.٠٦	١.٠١	٢.٨٩	٢٠٠٢	
١.١٢	٤.٨١	٠.٩٦	٢.٠٥	٢٠٠٣	
١.٠٩	٧.٠٤	٠.٩٥	٣.١٥	٢٠٠٤	
١.١١	٨.٤٢	٠.٩٧	٣.٦٤	٢٠٠٥	
١.٣٦	١٠.٣٥	٠.٩٦	٤.٠٨	٢٠٠٦	
٠.٦٦	٤.٤٢	٠.٩٧	٢.٣٠	المتوسط	
٠.٥٢	٣.٣١	١.٠٦	١.٦٣	المتوسط العام	

## ٢- معاملات الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية :

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية قد إنخفضت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أداها في عام ١٩٩٨ نحو ٠,٩٥ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية أقصاها في عام ١٩٨٥ حيث بلغ نحو ١,٢٨ وهو ما يعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد الإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية حيث إنخفضت من نحو ١,٢٣ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١,٠٩ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ١٤,٠% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠,٠٩% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة معامل الحماية الإسمية نحو ٠,٩٧ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعماً يبلغ نحو ٣,٠% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للأرز .

## ٣-معامل الحماية الفعال :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الحماية الفعال قد ارتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أداها في عام ١٩٨١ نحو ٠,٣٩ في حين بلغت قيمة معامل

الحماية الفعال أقصاها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ نحو ١٠,٣٥ وهو ما يعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الفعال نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الفعال حيث إنخفضت من نحو ٣,٠٢ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ١,٤٨ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة بنحو ١,٥٤% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠,٤٨% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الفعال نحو ٤,٤٢ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعماً يبلغ نحو ٣,٤٢% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرير الأسعار المزرعية للأرز ودخول القطاع الخاص في مجال تصدير هذا المحصول الهام .

#### ٤-معامل تكلفة الموارد المحلية :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية قد ارتفعت من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أداها في عام ١٩٨٩ نحو ٠,٠٩ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ نحو ١,٣٦ وهو ما يعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز محلياً خلال هذه الفترة وبالتالي فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الأرز عالمياً وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية حيث إنخفضت من نحو ٠,٦٥ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ٠,١٧ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج محصول الأرز بنحو ٠,٤٨% من إجمالي قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الأولى إلى نحو ٠,١٧% في الفترة الثانية بينما ارتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٠,٦٦ مما يعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز محلياً خلال هذه الفترة وبالتالي فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الأرز عالمياً .

#### • ثانياً : محصول القمح :

##### ١- معامل الحماية الإسمي للنواتج :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج قد ارتفعت من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أداها في عام ١٩٨٢ نحو ٠,٤١ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج أقصاها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٣,٦٧ وهو ما يعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج حيث ارتفعت من نحو ٠,٥٤ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ١,٦١ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة من نحو ٠,٤٦% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ٠,٦١% في الفترة الثانية ارتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الحماية الإسمي نحو ٢,٧٤ وهو ما يعني تلقي منتجي القمح دعماً يبلغ نحو ١,٧٤% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرير الأسعار المزرعية للقمح .

#### جدول رقم (٢) : تقدير معاملات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح خلال فترات الدراسة .

الفترة	السنة	معامل الحماية الإسمي للنواتج	معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
فترة ما قبل التحرير الإقتصادي	١٩٨١	٠,٥١	١,١٠	٠,٦٥	٠,٢٤
	١٩٨٢	٠,٤١	١,٠٨	٠,٥٤	٠,٢٢
	١٩٨٣	٠,٥١	١,١٦	٠,٧٣	٠,٢٦
	١٩٨٤	٠,٥٠	١,٢٠	٠,٧٥	٠,٣١
	١٩٨٥	٠,٦١	١,٢١	٠,٨٩	٠,٢١
	١٩٨٦	٠,٧٤	١,٢٢	١,١٤	٠,١٩
	المتوسط	٠,٥٤	١,١٦	٠,٧٨	٠,٢٤
فترة التحرير الإقتصادي الجزئي	١٩٨٧	٠,٨٢	١,١٥	١,١٧	٠,١٧
	١٩٨٨	٠,٧٠	١,١٦	٠,٩٤	٠,١٤
	١٩٨٩	١,٠٣	١,١٠	١,٣٠	٠,٠٩

٠.١٧	٢.٨٣	١.١٠	١.٩٨	١٩٩٠	
٠.٣٣	٤.٧٧	١.٠٤	٢.٦٣	١٩٩١	
٠.٢٧	٤.٤٣	٠.٩٨	٢.٢٣	١٩٩٢	
٠.٦٧	٣.٦٩	٠.٩٨	١.٩٠	١٩٩٣	
٠.٢٦	٢.٧٣	١.٠٧	١.٦١	المتوسط	
٠.٨٠	٥.١٠	٠.٩٧	٢.٣٥	١٩٩٤	فترة التحرر الإقتصادي الكامل
٠.٤٩	٤.٢١	٠.٩٧	٢.٣٨	١٩٩٥	
٠.٤١	٣.٨٢	٠.٩٦	٢.٣٢	١٩٩٦	
٠.٦٥	٦.٠٧	٠.٩٦	٢.٩٦	١٩٩٧	
١.٥٠	٨.٠٨	٠.٩٦	٣.٣٩	١٩٩٨	
١.٨٥	١٠.٨٧	٠.٩٦	٢.٨١	١٩٩٩	
١.٧١	٩.٨٦	٠.٩٨	٣.٦٧	٢٠٠٠	
١.٢٠	٦.٦٠	٠.٩٩	٣.٠٥	٢٠٠١	
٠.٩٤	٥.٢١	٠.٩٩	٢.٧٠	٢٠٠٢	
٠.٥٥	٣.٢٦	٠.٩٩	٢.١١	٢٠٠٣	
٠.٥٢	٣.٨٩	٠.٩٨	٢.٥٥	٢٠٠٤	
٠.٦٣	٣.٥٣	٠.٩٨	٢.١٢	٢٠٠٥	
٠.١٨	٢.٦٥	٠.٩٦	٢.٢٠	٢٠٠٦	
٠.٨٨	٥.٦٢	٠.٩٧	٢.٧٤	المتوسط	
٠.٥٧	٣.٧٣	١.٠٤	١.٩٣	المتوسط العام	

#### ٢- معاملات الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية قد انخفضت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أداها في عام ٢٠٠٦ نحو ٠,٩٦ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية أقصاها في عام ١٩٨٦ حيث بلغ نحو ١,٢٢ وهو ما يعكس انخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد الإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية حيث إنخفضت من نحو ١,١٦ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١,٠٧ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني انخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠,٠٩% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠,٠٧% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الإسمي نحو ٠,٩٧ وهو ما يعني تلقي منتجي القمح دعماً يبلغ نحو ٠,٣% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرير الأسعار المزرعية للقمح

#### ٣- معامل الحماية الفعال :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الحماية الفعال قد ارتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أداها في عام ١٩٨٢ نحو ٠,٥٤ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ١,٠٨٧ وهو ما يعكس انخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الفعال نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد الإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الفعال حيث ارتفعت من نحو ٠,٧٨ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٢,٧٣ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني انخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠,٢٢% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ١٧٣% في الفترة الثانية ارتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الفعال نحو ٥,٦٢ وهو ما يعني تلقي منتجي القمح دعماً يبلغ نحو ٤٦٢% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرير الأسعار المزرعية للقمح

#### ٤- معامل تكلفة الموارد المحلية :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية قد ارتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدها في عام ١٩٨٩ نحو ٠,٠٩ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ١,٨٥ وهومايعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول القمح محلياً خلال هذه الفترة وبالتالي فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج القمح عالمياً وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك معامل تكلفة الموارد المحلية حيث ارتفعت من نحو ٠,٢٤ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ٠,٢٦ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى ارتفاع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج محصول القمح بنحو ٠,٠٢% من إجمالي قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الأولى إلى نحو ٠,٢٦% في الفترة الثانية بينما ارتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٠,٨٨ مما يعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول القمح محلياً خلال هذه الفترة وبالتالي فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج القمح عالمياً

• ثالثاً : محصول الذرة الشامية :

١- معامل الحماية الإسمي للنواتج :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج قد ارتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدها في عام ٢٠٠٣ نحو ٠,٢٨ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج أقصاها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٤,٥٢ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري حيث ارتفعت من نحو ٠,٩١ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ١,٣١ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهومايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة من نحو ٠,٠٩% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ٠,٣١% في الفترة الثانية ارتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج نحو ١,٧١ وهو ما يعني تلقي منتجي الذرة الشامية دعماً يبلغ نحو ٧١% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرير الأسعار المزرعية للذرة الشامية .

جدول رقم (٣): تقدير معاملات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية خلال فترات الدراسة .



الفترة	السنة	معامل الحماية الإسمي للنواتج	معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
فترة ما قبل التحرر الإقتصادي	١٩٨١	٠.٧٧	١.٢٣	١.٠٥	٠.٣٢
	١٩٨٢	٠.٨٣	١.٢٥	١.١٢	٠.٢٧
	١٩٨٣	٠.٩٥	١.٢٥	١.٣٣	٠.٢٤
	١٩٨٤	١.٠٨	١.٢٦	١.٦٣	٠.٢٦
	١٩٨٥	٠.٩٦	١.٢٢	١.٤٧	٠.٢٠
	١٩٨٦	٠.٨٥	١.٢٤	١.٣٥	٠.٢١
	المتوسط	٠.٩١	١.٢٤	١.٣٢	٠.٢٥
فترة التحرر الإقتصادي الجزئي	١٩٨٧	٠.٨١	١.٢٢	١.٠٩	٠.١٢
	١٩٨٨	١.٠٤	١.٢٢	١.٣٥	٠.١٤
	١٩٨٩	١.١٥	١.١٥	١.٥٠	٠.١٢
	١٩٩٠	١.٦٦	١.١٥	٢.٤٧	٠.٢٠
	١٩٩١	١.٣١	١.٠٩	٢.٠٢	٠.٢٠
	١٩٩٢	١.٦٢	١.٠٢	٣.٠٣	٠.٢٩
	المتوسط	١.٦٢	١.٠٠	٣.٠٧	٠.٥٣
فترة التحرر الإقتصادي الكامل	١٩٩٣	١.٣١	١.١٢	٢.٠٧	٠.٢٣
	١٩٩٤	١.٥٤	٠.٩٨	٢.٩٠	٠.٤٦
	١٩٩٥	١.٥٣	٠.٩٨	٢.٧٥	٠.٤٢
	١٩٩٦	١.٨١	٠.٩٦	٣.٨٨	٠.٥٧
	١٩٩٧	٢.١٣	٠.٩٧	٤.٥٦	٠.٥٧
	١٩٩٨	٢.١١	٠.٩٥	٦.٤١	١.٧١
	١٩٩٩	٢.٨٠	١.٠٠	٧.٢١	١.٣٠
	٢٠٠٠	٤.٥٢	١.٠٠	١٩.٩٩	٢.٧٠
	٢٠٠١	٠.٨٣	١.٠٠	١.٧٣	٠.٨٤
	٢٠٠٢	٠.٦٠	١.٠٢	٠.٩٩	٠.٥٣
	٢٠٠٣	٠.٢٨	١.٠١	٠.٤٠	٠.٣٣
	٢٠٠٤	١.٣٧	١.٠١	٢.١٥	٠.٤٤
	٢٠٠٥	١.٨٠	١.٠١	٢.٧٩	٠.٤٣
	٢٠٠٦	٠.٩٦	١.٠٢	١.٣٩	٠.٣٦
	المتوسط	١.٧١	٠.٩٩	٤.٣٩	٠.٨٢
	المتوسط العام	١.٤٢	١.٠٨	٣.٠٦	٠.٥٣

٢- معاملات الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية قد إنخفضت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أناها في عام ١٩٩٨ نحو ٠,٩٥ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية أقصاها في عام ١٩٨٤ حيث بلغ نحو ١,٢٦ وهو ما يعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد الإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية حيث إنخفضت من نحو ١,٢٤ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١,١٢ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ١٢,٠% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ١٢,٠% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الإسمية نحو ٠,٩٩ وهو ما يعني تلقي منتجي الذرة الشامية دعماً يبلغ نحو ٠,١% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للذرة الشامية .

٣- معامل الحماية الفعال :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الفعال قد ارتفعت من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أواخرها في عام ٢٠٠٣ نحو ٠,٤٠، في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ١٩,٩٩ وهو ما يعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل الحماية الفعال نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الفعال حيث ارتفعت من نحو ١,٣٢ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ٢,٠٧ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠,٧٥% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ١,٠٧% في الفترة الثانية ارتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة متوسط معامل الحماية الفعال نحو ٤,٣٩ وهو ما يعني تلقي منتجي الذرة الشامية دعماً يبلغ نحو ٣٣٩% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرير الأسعار المزرعية للذرة الشامية .

#### ٤- معامل تكلفة الموارد المحلية :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية قد ارتفعت من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أواخرها في عام ١٩٨٧ نحو ٠,١٢، في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٢,٧٠ وهو ما يعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الذرة الشامية محلياً خلال هذه الفترة وبالتالي فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الذرة الشامية عالمياً وهذا تحليل منطقي حيث ارتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نتيجة تحرير الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك معامل تكلفة الموارد المحلية حيث إنخفضت من نحو ٠,٢٥ كمتوسط خلال فترة ما قبل التحرير الإقتصادي إلى نحو ٠,٢٣ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو ما يعني إنخفاض الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج محصول الذرة الشامية بنحو ٠,٠٢% من إجمالي قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الأولى إلى نحو ٠,٢٣% في الفترة الثانية بينما ارتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٠,٨٢ مما يعكس تمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الذرة الشامية محلياً خلال هذه الفترة وبالتالي فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الذرة الشامية عالمياً .

## المراجع

- (١) إبراهيم عبد المنعم الجعار (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرير الإقتصادي على الأرز ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٠.
- (٢) باسم بن أحمد آل إبراهيم(دكتور) وآخرون : أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية أسلوب مصفوفة تحليل السياسة ، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة ، بحث رقم ١٣٦ ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٦هـ .
- (٣) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ١٢-١٧ / مارس ٢٠٠١.
- (٤) عثمان على إسماعيل (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي على مكونات أرباحية محصول البطاطس الصيفي في جمهورية مصر العربية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ٢٥ ، العدد ١١ ، نوفمبر ٢٠٠٠، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
- (٥) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلة الإقتصادية ، أعداد متفرقة.
- (٦) وزارة الزراعة - الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي - سجلات قسم الإحصاء.

## AN ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL POLICIES IMPACT ON THE PRODUCTION THE MOST IMPORTANT GENERAL CROPS IN EGYPT .

**Hegazy, H. M. ; M. A. M. Shata and Mona F. E. Elboghdady**  
**Agricultural Economic Dept., Faculty of Agric. Mansoura Univ.**

### **ABSTRACT**

Agricultural sector is considered one of the main sectors of the economy, national statistics indicate that the value of agricultural output amounted to 81.370 billion pounds in 2006, equal to about 14.8% of the gross national product. The agricultural sector accounted for about 30% of the total workforce .

This is the cereal crop of important food crops in the agricultural sector in Egypt in addition to the gross secondary school with a high economic value and most important of these crops rice, wheat and maize as these are crops of major food crops for the consumer because it represents the main source of carbohydrates and contains a high percentage of vitamins and that these crops have a key role and effectively in the Egyptian foreign trade .

Research aimed at shedding light on the impact of price policies on the economics of production of the most important cereal crops using a range of economic indicators .

#### **The research found many of the Allantijd including**

- (1) indicated the ultimate protection factor value of output of crops to study low taxes on producers and even turned into a support in some crops such as rice in the full emancipation as the value of the ultimate protection factor of the rice crop, about 2,3, which means rice producers receive support approximately 130% of the value of final outputs.
- (2) Egypt has a comparative advantage in the production of crops locally during this study periods of study Despite the decline in this feature from time to time And ended the search range of important recommendations.

قام بتحكيم البحث

كلية الزراعة – جامعة المنصورة  
كلية الزراعة – جامعة الزقازيق

أ.د / حامد عبد الشافى هدهد  
أ.د / عبد المنعم رجب محمد